



وزارة الصيد والاقتصاد البحري
Ministère des Pêches et
de l'Economie Maritime

بيان صحفي

18 مايو 2021

لقد خطت بلادنا للتو خطوة مهمة للغاية تتعلق بالشفافية في إدارة قطاع الصيد والاقتصاد البحري، وذلك بنشرها لتقريرها الأول في إطار مبادرة الشفافية في مجال الصيد (فيتي/FITI)، والذي يغطي سنة 2018، وهو ما يجعل من موريتانيا الدولة الأولى في غرب إفريقيا والعالم العربي التي تنضم لهذه المبادرة الدولية الهامة.

يتضمن هذا التقرير، لأول مرة، معلومات عن الصيد استنادا لمعايير مبادرة الشفافية في مجال الصيد، وهي الإطار الوحيد المعترف به دوليا، بوصفه مَحْوَلًا بتحديد معلومات الصيد التي يتعين على الحكومات نشرها عبر الإنترنت. ولا يكتفي التقرير بتلخيص المعلومات الأساسية حول القطاع لتسهيل استيعابها من قبل الجمهور فحسب، بل إنه يتيح نفاذاً إلى معلومات غير منشورة عن عقود اتفاق واتفاقيات للصيد مع دول وشركات خاصة أجنبية، فضلا عن حالة المخزون وعدد السفن ومستوى المدفوعات والكميات المصطادة، من بين أمور أخرى.

ويأتي هذا التقرير ثمره جهد جماعي للفريق الوطني المتعدد الأطراف في موريتانيا، والمكون من 15 عضواً و5 مراقبين، يمثلون الحكومة والفاعلين في القطاع وهيئات المجتمع المدني.

وفي رسالة تهنئة وجهتها لمعالي وزير الصيد والاقتصاد البحري، السيد عبد العزيز ولد الداوي، خاطبت الدكتورة فاليريا ميرينو، رئيسة مجلس الإدارة الدولي للمبادرة، معالي الوزير بقولها: "يطيب لي أن أتقدم لكم بخالص التهاني على انخراطكم الشخصي لرفع مستوى الشفافية في إدارة الصيد في بلادكم بشكل ملحوظ، ولكونكم جسدت نموذجاً يمكن أن تستلهم منه بلدان العالم الأخرى".

وستصدر موريتانيا تقريرها الثاني قبل نهاية السنة الجارية، على أن يغطي معطيات سنتي 2019 و2020، كما سيقدّم حصيلة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الفريق الوطني المتعدد الأطراف، في إطار تعزيز زيادة البلاد فيما يخص الشفافية في قطاع الصيد.

إن وزير الصيد والاقتصاد البحري يغتنم هذه السانحة ليتقدم بتهانئه الحارة للفريق الوطني المتعدد الأطراف على تحقيق هذه النتيجة الرائعة، ويدعوه إلى بذل الجهود الكفيلة بأن يتكامل التقرير الثاني لموريتانيا بنفس المستوى من النجاح. كما يعرب معاليه عن خالص شكره وامتنانه لمبادرة الشفافية في قطاع الصيد (FiTI) وللشراكة الإقليمية للحفاظ على المنطقة الساحلية والبحرية في غرب إفريقيا (PRCM)، على الدعم والمساندة اللذين ما فتتا تقدمانه لبلادنا في إطار مساعيها لإرساء الشفافية في قطاع الصيد والاقتصاد البحري.

وقد تم نشر التقرير على الموقع الإلكتروني للوزارة على الرابط التالي:

https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/gmn_vfrapport_fiti_mauritanie_2018_2021_518.pdf

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع الوزارة عبر البريد الإلكتروني: commpem@gmail.com